البطالة والنمو في الاقتصاد العراقي دراسة قياسية * للمدة(1990-2010)

ا. م. د. نبيل مهدي الجنابي الباحث: عيسى محمد مهدي
قسم الاقتصاد / كلية الادارة والاقتصاد / جامعة القادسية
تاريخ استلام البحث: 2013/2/24 تاريخ قبول النشر: 2013/4/1

المستخلص:

يدرس هذا البحث العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (1990-2010) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للمتجه VAR (Vector Auto Regressive) لقياس العلاقة الدالية لمتغيرات النموذج وكانت النتيجة وجود علاقة بين معدلات البطالة والنمو الاقتصادي حيث بارتفاع معدل النمو الاقتصادي بمقدار 100% يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة العام بمقدار (-3.1) بعد سنة، أي وجود تأثير من النمو الاقتصادي إلى البطالة.

The unemployment and Growth in Iraq's Economic, Econometrics study for Period (1990 - 2010)

Dr. Nabeel Mahdi AL Janabi searcher. Issa Mohammed Mahdi

University of AL Qadisiya
College of Administration and Economics
Department of Economics

Abstract:

This research studies the relationship between unemployment and economic growth in Iraq during the period (1990-2010) using the regression model self-vector VAR (Vector Auto Regressive) to measure the relationship deltoid variables model and the result was a relationship between unemployment rates and economic growth, where a high rate of economic growth by 100% leads to lower unemployment rate by year (-3.1) years later, having the effect of economic growth to unemployment.

المقدمة:

تعد مواضيع البطالة و النمو الاقتصادي من أهم اهتمام الاقتصاديين، وصانعي السياسات الاقتصادية، لمالها من أثر كبير على تطور ورفاه المجتمعات، كما تعد مشكلة ارتفاع معدلات البطالة مشكلة عالمية تعاني منها جميع دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية، وأحدى أبرز التحديات التي تواجهها، إذ تسعى هذه الأخيرة لوضع استراتيجيات وخطط لتحقيق أكبر عدد من مناصب العمل في ظل الارتفاع الكبير في الطلب على الوظائف.

تنتج البطالة بشكل عام من تراجع النشاط الاقتصادي وانخفاضه تحت مستوياته الكامنة. وكلما انخفض الناتج المحلي الإجمالي تحت مستويات التوظيف الكامل للعمالة يؤدي إلى ارتفاع

* بحث مستل

نسبة البطالة. ومن الملاحظ أن هناك ترابط كبير بين النمو و تغيير نسب البطالة، فمعدلات نمو مرتفعة تدل على حاجة الاقتصاد إلى يد عاملة إضافية يتم توظيفها من فائض سوق العمل المتكون في الفترات السابقة. و في المقابل تدل حالة الركود الذي عادة ما يتوافق مع نسب نمو منخفضة أو سلبية على زيادة نسب البطالة بفعل فقدان مناصب العمل. بينما يؤدي تباطؤ الاقتصاد إلى انخفاض في خلق مناصب العمل الجديدة تقل عن المستوى الطبيعي الذي يفترض أن تبدأ عنده البطالة في الانخفاض.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة من العقبات التي تواجه تقدم الاقتصاد العراقي ومن هذه العقبات هي مشكلة البطالة التي تظهر نتيجة لانخفاض درجة الاستخدام وبالتالي انخفاض الطاقة الانتاجية مما ينعكس على النمو الاقتصادي .

هدف الدراسة:

يهدف البحث إلى دراسة النمو الاقتصادي والبطالة في العراق وقياس العلاقة بينهما والخروج بمجموعة من النتائج المفسرة لهذه العلاقة ووضع مقترحات لتخفيف حدة البطالة .

مشكلة الدراسة:

بالرغم من امتلاك العراق لموارد طبيعية وبشرية ومالية كبيرة إلا ان ما يؤشر على اقتصاده بأنه اقتصاد متخلف، ويعود ذلك الى جملة من الاسباب منها الحروب والحصار (العقوبات الدولية) والسياسات الاقتصادية غير المستقرة ، مما انعكس على المستوى المعيشي للفرد وكذلك على النمو الاقتصادي للبلد.

فرضية الدراسة :

توجد علاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة حيث ان التغير في معدلات البطالة يسبب التغير في النمو في الاقتصاد العراقي .

منهجية الدراسة:

تقوم الدراسة على اعتماد اسلوب المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي في تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الاقتصاد العراقي والتحليل الكمي القياسي لقياس اختبار العلاقة السببية بين معدل النمو الاقتصادي والبطالة وقد تم استخدام البيانات السنوية للناتج المحلي الاجمالي ومعدلات البطالة للمدة (1990-2010) .

هيكلية الدراسة:

تعمقت الدراسة من خلال سعيها لتحقيق الهدف المرجو بالاعتماد على المسار المنطقي للبحث العلمي ، بدءا" من مفهوم البطالة ومفهوم النمو الاقتصادي والعلاقة النظرية التي تجمع بينهما ،انتقالا" الى تحليل البيانات في الاقتصاد العراقي ، فضلا" عن النموذج التطبيقي للدراسة ، وختمت الدراسة بخلاصة لما توصلت اليه من استنتاجات.

أولا": الاطار النظري للبطالة والنمو الاقتصادي

1- مفهوم البطالة :

يعني عدم توافر فرص العمل للعمال القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه (1) بمعنى آخر بأنها الحالة التي يكون فيها المرء قادر على العمل وراغب فيه ولكنه لا يجد العمل والأجر المناسبين (2) ، أي أنها تعطل غير إرادي عن العمل بالنسبة للفرد القادر على العمل ، ولا يجد عملاً مناسباً.

2- مفهوم النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين ، وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم ، كما يعرف كذلك بأنه تغيير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة معينة من الزمن ، أي أنه زيادة الدخل لدولة معينة **(3)** ،كما يعرف أيضاً بأنه عبارة عن معدل زيادة الدخل الحقيقي أو الإنتاج في بلد معين خلال مدة معينة إذ يعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة ، حيث كلما زادت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في كافة القطاعات الاقتصادية ارتفعت معدلات النمو في الدخل القومي وبالعكس **(4)** .ويقاس النمو الاقتصادي باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الاجمالي (GDP) وتقارن النسبة في سنة معينة بسابقتها**(5)**

ثانيا": العلاقة النظرية بين البطالة والاداء الاقتصادي

1- البطالة والنمو

يعد النمو الاقتصادي أحد المتغيرات التي تؤدي إلى خفض معدلات البطالة داخل الاقتصاد القومي لذا فأن لرفع مستوى الناتج يتطلب توافر المزيد من عوامل الإنتاج فضلاً عن أن تحقيق معدل نمو مرتفع في الناتج يتطلب توافر حجم كبير من اليد العاملة ومن ثم زيادة النمو الاقتصادي يترتب عليها زيادة حجم التشغيل وبالتالي سيؤدي إلى خفض نسبة العاطلين عن العمل ، كما أن مرونة العمالة بالنسبة للناتج تعتبر وسيلة مهمة لاختبار أثر النمو الاقتصادي على العمالة من فترة إلى أخرى هذا من جهة ومن جهة أخرى إعطاء معلومات عن أسباب اختلاف معدل النمو في العمالة المتحقق بين المناطق داخل البلد الواحد وكذلك المساعدة في اكتشاف وتحليل التغيرات الهيكلية في العمالة من فترة لأخرى **(6)** ، لذا يطلق على الناتج القومي عندما يكون بين مستوى الناتج المنخفض الذي يجعل معدل التضخم منخفض وبين مستوى الناتج المرتفع الذي يؤدي إلى جعل التضخم يزداد أي الحالة التي يكون فيها اتجاه معدل التضخم مستقر أي لا يزداد أو ينخفض وهذا المستوى الوسط للناتج القومي يطلق عليه الناتج القومي الطبيعي .

كما أوضح **Okun** 1962 من خلال دراسته التي أجراها لتوضيح العلاقة الوثيقة بين النمو الحقيقي والتغيرات في معدل البطالة حيث يعد قانون **Okun** أحد الأحجار الرئيسية في الاقتصاد الكلي من خلال استعماله العلمي للعلاقة بين التغير في نمو الناتج والبطالة وقدم **Okun** هذه العلاقة من خلال دراسته والتي أصبحت مرتبطة باسمه إذ يهدف لتطوير إطار جديد للعلاقة بين البطالة والناتج ونجح **Okun** من خلال دراسته لاقتصاد الولايات المتحدة بيان أن هناك علاقة عكسية بين البطالة والنمو الاقتصادي فقد توصل إلى أن تخفيض البطالة بنسبة 1% سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3% وبالعكس **(7)** ، كما قد يكون الناتج متوقعاً للتنقل بتوظيف من واحد لآخر حيث رغم ذلك أبدى **Okun** أن قياس البطالة أقل تقلب من الناتج لأن التقلبات في قوة العمل وساعات العمل تخفي مشاركة بعض العاطلين .

2- البطالة والإنتاجية

تزداد الإنتاجية عند حدوث ارتفاع في الناتج مقترن بارتفاع أقل تناسباً مع عوامل الإنتاج أو عندما ينتج الناتج ذاته بعوامل إنتاج أقل **(8)** ، فضلاً عن أن التغيرات في العمل والإنتاج تؤثر تأثير عميقاً على الإنتاجية إذ أن نمو الإنتاجية يمكن أن يزيد الدخل ويخفض تكاليف الإنتاج ويزيد عائدات الاستثمار التي يتحول بعضها إلى دخل لأصحاب المشاريع والبعض الآخر إلى أجور أعلى ويمكن أن تخفض الأسعار وينمو الاستهلاك والعمالة **(9)** ، إذ تؤثر الإنتاجية على العمالة من خلال الابتكارات التكنولوجية وتراكم رؤوس الأموال المستثمرين إضافة إلى تحسين نوعية العمالة التي أدت إلى نمو الإنتاجية ومن ثم توافر المزيد من فرص العمل إلا أنه عادةً عند

حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد ومصاحبة للنمو الاقتصادي سيؤدي إلى انخفاض مستوى التشغيل وبالتالي تتوفر فرص عمل من جديد بسبب التوسع في قطاعات الاقتصاد ومن ثم فأن الاقتصاد سوف يستجيب لهذا التغير إلا أن العمالة تكون لها تكلفة لأن من غير الممكن تجاهلها إذ تكون العمالة محور السياسة في هذا المضمار **(10)**

3- البطالة والتضخم

تعد ظاهرة البطالة والتضخم من أهم الظواهر الاقتصادية التي تواجه أي نظام اقتصادي إذ تعد من المرتكزات الأساسية التي تقوم بتوجيه السياسات والبرامج الحكومية لذا يلاحظ دائماً أن الحكومة تسعى إلى اتباع سياسات اقتصادية تهدف إلى تجنب كلتا المشكلتين فضلاً عن تقليل الأضرار الناتجة عنهما إذ يعبر منحى فلبس (Philips Curve) عن العلاقة التبادلية العكسية بين البطالة والتضخم **(11)** ، وبعد دراسة دقيقة لبيانات قرن كامل في بريطانيا وجد فلبس أن هناك علاقة عكسية بين البطالة والتغير في الأجور النقدية ، وجد أن الأجور تميل إلى الارتفاع حين تكون البطالة منخفضة والعكس بالعكس، فعندما تنمو الأجور النقدية فأن البطالة تنخفض والسبب هو أن العمال سيقل ضغطهم للحصول على زيادة في الآجر ، حين تقل الوظائف البديلة المتاحة لهم ، فضلا" عن أن المؤسسات ستقاوم المطالبة بزيادة الأجور حين تكون الأرباح متدنية **(12)** .

شكل (1)

منحنى فلبس في الأجلين القصير والطويل

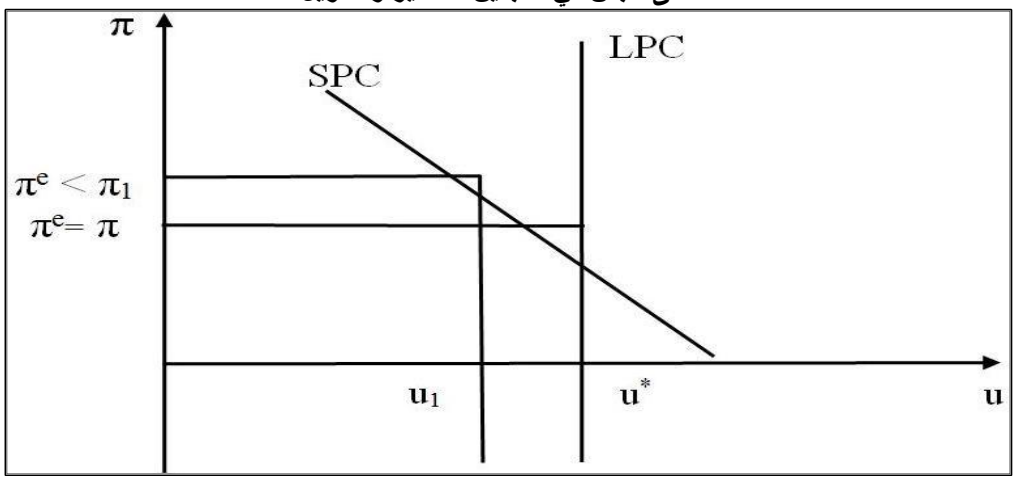

- Source: E. Phelps, Phillips curve Expectation of inflation and optimal unemployment time, Economics, issue 135, 1979, P 45.

حيث يوضح منحنى فيلبس التحركات بين البطالة والتضخم حيث يمثل المحور العمودي معدل التضخم والمحور الأفقي مستوى البطالة فمن خلال الشكل أعلاه أن المعدل الطبيعي للبطالة مساوياً إلى معدل البطالة وكذلك التضخم الفعلي يعادل التوقعات التضخمية هذا في الأجل الطويل ، أما عندما يكون هناك صفة الاختلال في التوازن عن طريق تحرك معدل البطالة الفعلي أسفل معدل البطالة الطبيعي وارتفاع معدل التضخم الفعلي عن التوقعات التضخمية ($\pi > \pi^e$) عند ارتفاع معدل التضخم وفي الواقع يكون معدل البطالة الطبيعي مستقل عن التضخم وعندها يفترض أن يصبح المنحنى عمودي كما موضح في الشكل (1).

ثالثا": البطالة والنمو الاقتصادي في العراق

يعد العراق من الدول المصدرة للنفط ، لذا ارتبط نمو اقتصادها بالطلب العالمي ووضعية اسعار النفط ،حيث شهد الاقتصاد العراقي خلال المدة المذكورة ظروف عديدة والتي أثرت بدورها على المشهد الاقتصادي ومن هذه الظروف العقوبات الدولية التي شهدها البلد بعد

حرب الخليج اضافة الى التغيرات السياسية التي لحقت به جراء دخول قوات الاحتلال وتدهور الوضع الأمني مما أثر بشكل كبير على اقتصاد البلد.

يعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات التي تستخدم في التحليل الاقتصادي اذ انه يقيس كفاءة الأداء الاقتصادي للبلد، خلال الفترات الزمنية ، وكذلك يعكس تطور مستوى الدخل ألذي يمكن أن يعبر عن مستوى الرفاه الاقتصادي لأفراد المجتمع ، لذا يفسر الناتج المحلي الإجمالي عن مدى تطور ونمو المستوى الاقتصادي للبلد، حيث ان نمو الناتج المحلي الإجمالي يعمل على نمو الدخل القومي الذي بدوره يعمل على تحسين المستوى الرفاهي للمجتمع . ويعد العراق حالة خاصة إذا ما تمت مقارنته مع اقتصاديات الدول النامية إذ إن الناتج المحلي الإجمالي في العراق يساهم فيه القطاع النفطي مساهمة كبيرة في تكوين الناتج مقارنة بنسبة مساهمة القطاعات الأخرى; **(13)**.

فمن خلال الجدول (1) أدناه شهدت المدة بين (1990-2010) تذبذبات في الناتج المحلي الاجمالي الذي يعكس النمو الاقتصادي للبلد، اذ يلاحظ ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (1990-1995)، والذي بلغ عام 1990،(17336,2) مليون دينار ،في حين وصل عام 1995الى (19571.2) مليون دينار، ويعود سبب هذه الزيادة الى القطاع الزراعي بسبب دعم هذا القطاع لتوفير المواد الغذائية أولا" ولتعويض ما حصل من تدهور لقطاع الصناعة وبعض القطاعات الأخرى ثانيا"، بسبب حرب الخليج (غزو الكويت) وتدمير المرافق الاقتصادية مع العلم ان الاحتياطات من موارد الإنتاج كانت محدودة إضافة الى فرض العقوبات الدولية التي فرضت على البلد بعد عام 1990**(14)** . كما شهد الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (1995-2000) ارتفاعا" ملحوظا" اذ بلغ عام 2000 و(42358.6) مليون دينار عما كان عليه 1995 إلا أن هذا الارتفاع يرجع إلى رفع الحصار الاقتصادي بشكل جزئي لصالح المواد الأساسية مما أدى إلى إعادة ضخ النفط وتصدير الكبريت وبعض الثروات الاستخراجية كون هذه الثروات المستخرجة ومن أهمها (النفط) ترتبط بالخارج أكثر من ارتباطها محليا". **(15)**

اما خلال المدة (2000- 2005) فقد شهد الناتج المحلي الإجمالي تغير طفيف اذ بلغ عام 2005(43438,8) مليون دينار أي بفارق (1080,2) خلال هذه المدة الا انه من الجدير بالذكر ان عام 2003 شهد الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا" كبير بلغ (26990,4) مليون دينار ،وسبب هذا الانخفاض هو احتلال العراق من قبل قوات التحالف اذ توقف تصدير النفط والقطاعات الاستخراجية الأخرى فضلا" عن تدمير الكثير من المؤسسات الصناعية وحدوث فوضى عارمة في البلد أبان فترة الحرب .

إلا ان المدة (2005 – 2010) فان الناتج المحلي الإجمالي شهد ارتفاعا" ملحوظ إذ بلغ عام 2010 ،(60627,3) مليون دينار بعد ان كان عام 2005 (43438,8) مليون دينار وبمعدل نمو مركب قدره (6.8%) وتعود تلك الزيادة في الناتج الى هيمنة القطاع النفطي وارتفاع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي عام 2007 نسبة 65% **(16)** إضافة الى ارتفاع أسعار النفط عالميا" فضلا" عن عوامل أخرى ساعدت على زيادة الناتج أهمها سياسات الإصلاح الاقتصادي والإداري والتي تمثلت في المحافظة على سعر الصرف وزيادة نمو الإيرادات وتقليص العجز وزيادة الاحتياطي من العملات الأجنبية .

جدول (1)

معدلات البطالة والناتج المحلي الاجمالي في العراق سنوات متفرقة

السنة	1990	1995	2000	2005	2010
معدل البطالة	5.5	12.9	22.4	17.9	* 15
معدل النمو المركب	---	18,5	11,6	(4,3)	(3,4)

GDP	17336.2	19571.2	42358.6	43438.8	60627.3
معدل النمو المركب	---	1.95	16.6	0.5	6.8

المصدر:- وزارة التخطيط \الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات\ المجموعة الإحصائية لسنوات متعددة. صفحات متعددة

- *- **www.CIA.gov\library\publication\thewordfactbook\goes\iz\html**
- **المصدر:- جمهورية العراق /وزارة التخطيط / دائرة الحسابات القومية /الجهاز المركزي للإحصاء /نشرات الناتج المحلي الإجمالي/ صفحات متعددة.**
- **-(2008) جمهورية العراق/ وزارة التخطيط / دائرة التخطيط الاقتصادي / تقرير الاقتصاد العراقي /2008 / ص11 .**
- **-(2010-2009)/ دائرة السياسات الاقتصادية والمالية / تقرير الاقتصاد العراقي 2010 /ص18.**

اما بالنسبة الى معدل البطالة في العراق فقد شهد هو الاخر تذبذبات كبير حيث يتضح من خلال الجدول(1) ان معدل البطالة عام 1990 بلغ(5.5%) إلا انه يلاحظ إن معدل البطالة هذا استمر بالارتفاع حتى عام 1995 والتي بلغت عندها (12.9%) وبمعدل نمو مركب قدره (18.5%) في حين وصلت عام 2000 الى (22.4 %) وسبب ارتفاع معدلات البطالة بهذه الصورة هو الضعف في مصادر التمويل نتيجة الحصار الاقتصادي والعقوبات الاقتصادية على العراق بموجب القرار (661) الصادر في 6\8\1990 بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والذي أدى الى منع العراق من تصدير نفطه وهو السلعة المهمة التي يعتمد عليها في تمويل مختلف مشاريعه الاقتصادية والاجتماعية . كما يلاحظ ان معدل البطالة حقق انخفاضا" ملحوظا" عام 2005 وصل إلى (17.9%) الا ان هذا الانخفاض لم يكن إلا نتيجة تبدل آلية جمع البيانات الخاصة بالبطالة الخاصة بالبطالة واستبدال السؤال الأساس في المسح بما يتناسب مع معايير منظمة العمل الدولية بان الشخص الذي عمل باجر ولو ساعة واحدة في الأسبوع السابق للمسح لا يصنف عاطلا" عن العمل . **(17)** كما تجدر الإشارة إلى أن عام 2003 شهد الاقتصاد العراقي ارتفاعا" كبيرا" في معدل البطالة والتي بلغت(28%) والسبب يعود إلى ما عم العراق من فوضى نتيجة الاحتلال وانهيار مؤسسات الدولة أقدام سلطة الاحتلال على حل العديد من المؤسسات والدوائر مثل وزارتي (الإعلام والدفاع)، كما أدت قرارات مثل قرار اجتثاث البعث وتسريح مئات الآلاف من العاطلين في مؤسسات أمنية وعسكرية وتعطل أنشطة العديد من الوزارات إلى ارتفاع معدل البطالة .**(18)**

في حين حقق معدل البطالة عام 2010 انخفاضا" وصل إلى(15%) وهذا الانخفاض يعزى إلى طبيعة سياسة التشغيل التي تبنتها الحكومة بعد عام 2005 والهادفة إلى زيادة أعداد المشتغلين في الدولة والأجهزة الأمنية.

اما بالنسبة الى انتاجية العمل فهي الاخرى تعمل على زيادة مستوى الانتاج الذي بدوره يعمل على رفع معدل النمو الاقتصادي ،فمن خلال ملاحظة الجدول(2) الذي يبين إنتاجية العمل للمدة (1990-2010) اذ ارتفع معدل إنتاجية العمل من 14,85% عام 1990 الى 49,63% عام 1995 وبمعدل نمو مركب قدره 21,29% كذلك استمرت الزيادة في معدل إنتاجية العمل حتى عام 2000والتي بلغت عندها 74,01% عما كانت عليه عام 1995 وبمعدل نمو مركب 4,89% ويعزى سبب الزيادة في إنتاجية العمل الى الدعم الذي قدمته الحكومة آنذاك للقطاعات الاقتصادية فضلا" عن تحسين ظروف العمل وذلك بعد فرض العقوبات الدولية على البلد واعتماد العراق على مكنوناته الداخلية، أما المدة(2000-2005) فقد انخفضت إنتاجية العمل الى 50,48% عما كانت عليه عام2000 ومعدل نمو مركب سالب بلغ 6,62-% ويرجع ذلك الى الظروف التي مر بها البلد من تزعزع في القطاعات الاقتصادية وانهيار مؤسسات الدولة فضلا" عن انتشار العمالة غير الماهرة من خلال حل وزارة الدفاع ودخول جيش من العمال الى سوق العمل. في حين ارتفع معدل إنتاجية العمل خلال المدة(2005-2010) والذي بلغ 66,57% عام 2010 عما كان عليه عام 2005 وبمعدل نمو مركب يبلغ 0,49 % وترجع هذه الزيادة في إنتاجية العمل خلال

المدة المذكورة الى زيادة عمليات الإنتاج وتنويع الأنشطة الاقتصادية باتجاه قطاعات غير تقليدية إضافة إلى طرح قروض المشاريع الصغيرة التي تعتبر جزء مهم من تفعيل الصناعة الوطنية والإبقاء على رؤوس الأموال (العملة الصعبة) في البلاد **(19)** فضلا" عن تحسن ظروف العمل وزيادة الإعانات إضافة الى رفع دخل الفرد وبناء كفاءاتهم وقدرات المجتمع بشكل انتشار التعليم والكفاءات المهنية أساس القدرات الاجتماعية على الابتكار.

جدول (2)
إنتاجية العمل الكلية في العراق خلال المدة (1990 -2010)

السنوات / البيان	1990	1995	2000	2005	2010
عدد العاملين	2825	3363	4391	7578	8141
القيمة المضافة	419,65	1669,2	3249,9	3825,6	5420,0
انتاجية العمل	14,85	49,63	74,01	50,48	66,57
معدل النمو المركب	---	21,29	4,89	(6,62)	0,49

انتاجية العمل من عمل الباحث بالاستناد الى :

إنتاجية العمل الكلية = (القيمة المضافة الكلية / عدد العاملين الكلي)×100

والمصدر:

1- **القوى العاملة –وزارة التخطيط- دائرة التنمية البشرية، قسم التشغيل والقوى العاملة.**
2- **التقرير الاقتصادي العرابي الموحد (2007,2006) القوى العاملة .**
3- **وزارة التخطيط المجموعة الإحصائية السنوية لسنوات متفرقة .**

في حين شهد العراق خلال السنوات الاخيرة تغيرات كبيرة في معدلات التضخم وكان لها الاثر الكبير على اقتصاد البلد حيث يلاحظ من خلال الجدول (3) الذي يوضح معدل التضخم في العراق خلال المدة (1990-2010) والرقم القياسي لأسعار المستهلك الذي يعتبر من أهم المؤشرات التي تعبر عن ظاهرة التضخم ; فيتضح ارتفاع معدل التضخم خلال المدة (1990-1995) والذي بلغ 387,3% عام 1995 عما كان عليه عام 1990 بمعدل 51,6% وبمعدل نمو مركب للمدة المذكورة بلغ 38,05% فضلا" عن ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك من 161,2 نقطة الى 2672,9نقطة لنفس المدة ويعزى سبب الارتفاع في معدل التضخم نتيجة الحصار الاقتصادي ولجوء الحكومة الى استخدام سياسة تنقيد الدين (طبع النقود بمعدلات مرتفعة لتغطية العجز في ميزانيتها) حيث ادى ذلك الى حدوث زيادات هائلة في فائض الطلب الكلي مقارنة بالمعروض السلعي ،إضافة الى تحطيم القوة الشرائية للدينار العراقي بعد ان واصلت الأسعار ارتفاعها بشكل جنوني ،وزادت سرعة دوران النقود فتعطلت وظيفة الدينار كمخزن للقيمة ،واستخدم كوسيط للتبادل **فقط (20)** .

اما المدة (1995-2000) فان معدل التضخم انخفض الى5,0% عام 2000 وبمعدل نمو مركب للمدة المذكورة قدره-15,57% في حين ارتفع الرقم القياسي للأسعار لذات المدة والذي بلغ 3742,5 نقطة عما كان عليه عام 1995 في حين شهد معدل التضخم ارتفاعا" خلال المدة (2000-2005) اذ بلغ عام 2005 37,0% وبلغ الرقم القياسي للأسعار 12073,8 نقطة اما معدل النمو المركب فوصل الى 50,20% ويعود هذا الارتفاع في معدل التضخم الى الظروف الأخيرة التي مر بها البلد من أزمات سياسية والحرب الأخيرة عام 2003 إضافة إلى تردي الوضع الأمني أما العامل الأكبر الذي أدى إلى ارتفاع التضخم عام 2005 إلى أزمة الوقود والزخم الحاصل على محطات تعبئة الوقود مما أدى إلى ارتفاع أسعارها في السوق السوداء بالإضافة الى الانقطاعات المستمرة في التيار الكهربائي حيث بلغت نسبة التضخم للوقود والإضاءة 99,1%. **(21).**

جدول (3)
يوضح الرقم القياسي للأسعار ومعدل التضخم في العراق للمدة (1990-2010)
بأسعار 1993=100

السنة / البيان	1990	1995	2000	2005	2010
الرقم القياسي	161.2	2672.9	3742.5	12073.8	125.1
معدل التضخم	51.6	387.3	5.0	37.0	-99.48
معدل النمو المركب للتضخم	--	38.05	-15.57	50.20	-23.67

المصدر:- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الأرقام القياسية.

بينما المدة(2005-2010) فان معدل التضخم انخفض الى -99,48% عام 2010 عن المدة السابقة وبمعدل نمو مركب بلغ -23,67% إضافة إلى انخفاض الرقم القياسي للأسعار لذات المدة اذ بلغ 125,1 نقطة عن المدة السابقة ويعزى سبب هذا الانخفاض في معدل التضخم الى نجاح السياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي والتي توضحت بحركة السوق النقدية من خلال ارتفاع سعر الصرف الدينار العراقي تجاه العملات الأجنبية وبشكل تدريجي عبر استخدام امثل من البنك لإدارته النقدية المتمثلة بسعر صرف العملة المحلية وأسعار الفائدة **(22)**.

رابعا": الاطار التطبيقي القياسي للدراسة

1- نموذج الدراسة:

الانحدار الذاتي للمتجه Var: (Vector Auto Regressive)

أثبتت النماذج الذاتية الانحدار فائدتها في مجال الاقتصادات التطبيقية وذلك لأنها تجعل النظرية الاقتصادية الثابتة نظرية ديناميكية من خلالها إدخال الزمن بنظر الاعتبار . اذ يعمل هذا النموذج على كشف اتجاه السببية او التأكد من وجود تغذية استرجاعية بين المتغيرين التابع والمستقل عن طريق الاختبارات الإحصائية ،كما ان هذا النموذج من شانه أن يميز بين الاستجابة الطويلة الأمد والقصيرة الأمد للمتغير التابع لوحدة التغير في قيمة المتغيرات التوضيحية **(23)** ، إذ يعتمد هذا النموذج على كشف العلاقة السببية كون هذا النموذج محدد أساسه ومنتقى من اختبار سببية كرانجر ويوجد فيه العديد من المتغيرات الداخلية معا". حيث ان جميع المتغيرات المستخدمة في النموذج هي متغيرات داخلية وهي دالة للقيم المتخلفة لجميع المتغيرات الداخلية في النموذج ،حيث ان الطريقة الملائمة لتقدير هذا النموذج هي طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية بافتراضات الاضطرابات لا تكون مترابطة في السلسلة وهو افتراض غير مقيد كون أي ارتباط تسلسلي يمكن أن يؤثر على قيمة Y في النموذج .

وبسبب اعتماد هذا النموذج على حالات التخلف فهذا يتطلب الاعتماد على معيار لتحديد مدة التخلف المثلى في الاختبار وتحديد النموذج الأمثل والاختبار الأفضل يمثل بمعيار شوارز Schwars ومعيار Likelihood التي تتضمنها نتائج اختبارات VAR في برمجيات Eview وكما توضح فيما يلي: **(24)**

- **معيار Likelihood**: يعتمد هذا المعيار على تقدير المعلمات المجهولة في احتمالية ان تقدم المشاهدات اكبر قيمة للمتغير التابع . **(25)**
- **معيار شوارز (SC)** : (Schwarz Criterion)

يستخدم هذا المعيار في تحديد طول مدة التخلف في نموذج التخلف الموزع الذي يقترح تبني المعادلة الاتية:- **(26)**

$$SC = Ln(\delta)^2 + mLn(n) \dots\dots\dots\dots (2)$$

حيث ان δ^2: هي تعظيم Likelihood المقدرة من خلال

$\delta^2 =$(RSS/n)

n: عدد المشاهدات

m: طول مدة التخلف

إذ يستخدم العديد من قيم التخلف m عند استخدام الانحدار ومن ثم يختار التخلف الذي يعظم أدنى قيمة ل Schwarz أي إن معيار شوارز يستخدم في تحديد طول مدة التخلف المناسبة. **(28)**

- **معيار أكيكي** : (Akaike Information Criterion)

يستخدم هذا المعيار في اختبار النماذج المتنافسة للبدائل غير المستقرة وان القيم الصغرى هي المفضلة عند اختبار النموذج وتكون دالة هذا المعيار على الشكل الآتي:-

$$A: (q) = NLog\left(\frac{SSE}{N}\right) + 2q \dots\dots\dots\dots (3)$$

حيث ان:SSE : مجموع مربعات البواقي، n: عدد المشاهدات ، q: عدد المعلمات.

2- الاطار المنهجي للدراسة

تتناول هذه الفقرة الاطار المنهجي لنموذج متجه الانحدار الذاتي **(VAR)** لغرض وضع صورة مبسطة لهيكل النموذج ومتغيراته والعلاقة بينهما ، وان ذلك يأتي عن طريق عرض هيكل النموذج وتوصيف مصادر البيانات المستخدمة ومن ثم يقدم نتائج النموذج .

- **هيكل النموذج**

ان هيكل النموذج يعتمد على دراسة العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي من خلال المتغيرات التالية:-

أ. النمو الاقتصادي**(GDP)** يتمثل بالناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة.
ب. البطالة **(UN)** اي المعدل العام للبطالة.
ت. انتاجية العمل**(PrL)**.
ث. معدل التضخم**(Inf)** يتمثل بالرقم القياسي العام لأسعار المستهلك.

- **توصيف النموذج**

تم الحصول على بيانات سنوية للمدة (1990-2010)، من مصادر متفرقة للمتغيرات (النمو الاقتصادي**GDP**، ومعدل العام للبطالة **Un**، وانتاجية العمل **PrL**، والتضخم **Inf** والمعبر عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلك) .

وتم تقدير النموذج للمدة (1990-2010) بيانات سنوية بواقع (21) مشاهدة وكما موضح في الجدول(4) نتائج تقدير النموذج محل الدراسة.

جدول (4)
نتائج وصف المتغيرات في النموذج الثاني للمدة (1990-2010) بيانات سنوية

المتغيرات	Mean	Min	Max	S.D
Un	16.089	5.5000	28.100	6.8074
GDP	32429	10682,0	60627.	15716.
Prl	54.571	14.850	91.050	18.894
Inf	73.391	-99.480	448.50	130.97

المصدر : نتائج البرنامج الإحصائي .

حيث يبين الجدول (4) ان اعلى قيمة بلغت لمعدل البطالة (28,1%) في عام 2003 وادنى قيمة له بلغت (5,5%) عام 1990 ويرجع سبب ارتفاع معدل البطالة هذا الى الظروف التي مر بها البلد من احتلال وحل الكثير من المؤسسات مثل وزارة الدفاع ووزارة الاعلام مما ادى الى انخراط الكثير من الافراد العاطلين عن العمل في سوق العمل، بينما بلغ الانحراف المعياري (6,8074) في حين بلغ المتوسط الحسابي (16,089). اما بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي الذي بلغت اعلى قيمة له(60627) وذلك عام2010 وادنى قيمة له **(10682,0)** عام 1991 ومن الجدير بالذكر ان القيمة المنخفضة للناتج في ذلك العام يعود الى الظروف التي حلت بالبلد نتيجة حرب الخليج وما ترتبت عليه من عقوبات دولية، بينما بلغ المتوسط الحسابي والانحراف المعياري (32429) ،(15716) على التوالي ، بينما يبين الجدول ان انتاجية العمل بلغت اعلى قيمة لها (91,05) وذلك عام 1998 وادنى قيمة لها عام 1990 التي بلغت (14,85) وتعود القيمة المرتفعة لإنتاجية العمل الى توجه النظام السابق الى رفع مستوى الانتاجية بهدف الاعتماد على الاكتفاء المحلي وعدم الاستيراد من الخارج ، كما بلغ المتوسط الحسابي لإنتاجية العمل (54,571) اما الانحراف المعياري بلغ (18,894).

اما بالنسبة الى التضخم فقد شهد هو الاخر تغير ملحوظ بلغ اعلى قيمة له (448,50) نقطة وذلك عام 1994 اما ادنى قيمة فقد بلغت (- 99,48) نقطة ، في حين بلغ المتوسط الحسابي (73,391) والانحراف المعياري(130,97) .

- **افتراضات النموذج**

يعتمد النموذج الثاني **(VAR)** على اربع متغيرات وهي (النمو الاقتصادي **GDP**، والبطالة **Un**، وانتاجية العمل **PrL** ، والتضخم **Inf**) ويشمل النموذج على المعادلات التالية:

$$Un = C + B_1 \sum_{i=1}^{n} GDP_{t-1} + B_2 \sum_{i=1}^{n} Inf_{t-1} + B_3 \sum_{i=1}^{n} Prl_{t-1} + et_1 \dots\dots\dots\dots (1)$$

$$GDP = C + B_1 \sum_{i=1}^{n} Un_{t-1} + B_2 \sum_{i=1}^{n} Inf_{t-1} + B_3 \sum_{i=1}^{n} Prl_{t-1} + et_1 \dots\dots\dots\dots (2)$$

$$Inf = C + B_1 \sum_{i=1}^{n} Un_{t-1} + B_2 \sum_{i=1}^{n} GDP_{t-1} + B_3 \sum_{i=1}^{n} Prl_{t-1} + et_1 \dots\dots\dots\dots (3)$$

$$Prl = C + B_1 \sum_{i=1}^{n} Un_{t-1} + B_2 \sum_{i=1}^{n} GDP_{t-1} + B_3 \sum_{i=1}^{n} Inf_{t-1} + et_1 \dots\dots\dots\dots (4)$$

والشكل (2)
يوضح متغيرات النموذج

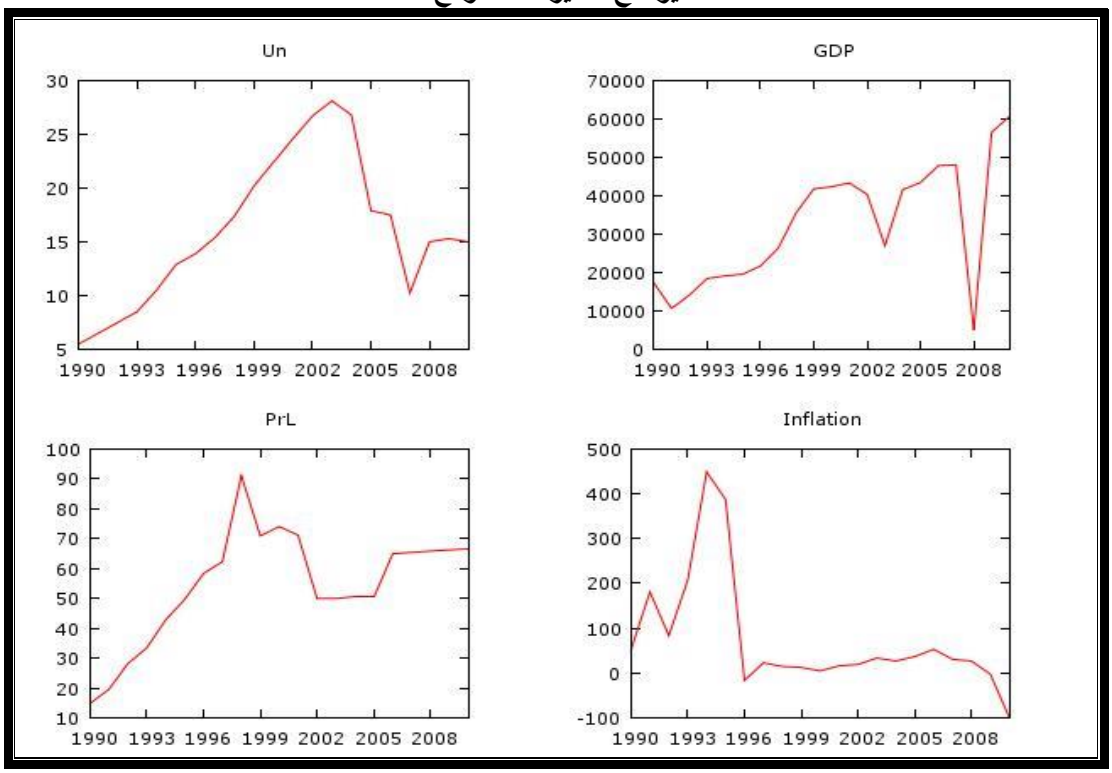

- **اختبار العلاقات بين المتغيرات النموذج** :-

أ- اختبار الاستقرارية **(ADF)** للتعرف على ان المتغيرات مستقرة ام غير مستقرة وكذلك على وجود جذر الوحدة ما بين المتغيرات
ب- استخدام نموذج **(VAR)** لقياس العلاقة الدالية لمتغيرات النموذج .

ولغرض الحصول على نتائج أكثر دقة تم الاعتماد على البرامجيات المتخصصة مثل برنامج **(Eviews 5.0)** وبرنامج **(gretl)** ذات العلاقة بمثل هذه الاختبارات .

أ. **اختبار الاستقرارية** (ADF) **: Dickey-Fuller**

يعرض الجدول (5) نتائج اختبارات جذر الوحدة **(ADF)** للمتغيرات موضوع الدراسة (البطالة **Un**، والنمو الاقتصادي متمثل ب **GDP**، وإنتاجية العمل **PrL**، والتضخم **Inf)** ومن ثم استخدام فترات تباطؤ مختلفة لكل المتغيرات عند اجراء الاختبار.

جدول (5)
اختبار (ADF) للنموذج الثاني للمدة (1990-2010) بيانات سنوية

ADF test / Variable	Level	^{1}nd Difference	1%	5%	10%
Un	-1.2396	-2.1007	-3.77	-3.19	-2.89
GDP	-1.6529	-2.80114	-3.77	-3.19	-2.89
PrL	-3.495 *	---	-3.77	-3.19	-2.89
Inf	-3.2328*	---	-3.77	-3.19	-2.89

المصدر : نتائج البرنامج الإحصائي .
*** معنوية عند مستوى (1% ، 5% ، 10%) .**

يعكس الجدول (5) ان المتغيرات (**Inf ،PrL**) مستقرة في المستوى عند مستوى معنوية (5%، 10%) اي ان قيمة **(t)**المحتسبة اقل من قيمة **(t)** الجدولية بمعنى ان المتغيرات لا تحتوي على جذر الوحدة . بعبارة اخرى تم رفض فرضية العدم القائلة بعدم استقرارية المتغيرات في مستوياتها واحتوائها على جذر الوحدة وقبول الفرضية البديلة .

بينما تكون المتغيرات (**GDP ، Un**) غير مستقرة بالمستوى لان قيمة **(t)** المحتسبة اكبر من الجدولية مما يعني انها غير معنوية احصائيا" ومن ثم قبول فرضية العدم القائلة بعدم سكون المتغيرات في مستوياتها ، الا ان عند احتساب الفروق الاولى لهذه المتغيرات اصبحت مستقرة او معنوية مما يعني امكانية رفض الفرضية البديلة.

ب. اختبار نموذج (VAR)

وبما إن اختبار السببية لا يقدم تفسيرات لتأثيرات كمية بين المتغيرات بينما يحدد نوع العلاقة بين المتغيرات فقط لذا سوف يتم اختيار للانحدار الذاتي للمتجه(**VAR**) لتقدير معاملات النموذج والتنبؤ من خلالها وبعد إجراء اختبارات (**VAR**) أظهرت نتائج الاختبار في جدول (6) لاربع معادلات موضحة على شكل أعمدة يقرأ كل عمود في الجدول بمعادلة انحدار للمتغير المعتمد الموضح في أعلى العمود ولإجراء اختبار (**VAR**) يتطلب تحديد فترة التخلف المثلى التي سيتم استخدامها في هذا الاختبار ومن اجل التوصل إلى نتائج أكثر دقة سوف يتم تحديد فترة التخلف بناء" على نتائج اختبار **(Schwarz**) لتحديد فترة التخلف المناسبة وتحديد أفضل نموذج من خلال معيار(**AIC ، Likelihood**) وكما في الجدول (6) الذي يوضح ذلك.

جدول (6)
نتائج اختبار نموذج (VAR) للنموذج الثاني

Un	PrL	Inf	GDP	
-8.93E-05	-0.000255	-0.001640	0.036259	GDP(-1)
(9.4E-05)	(0.00032)	(0.00285)	(0.40734)	
[-0.94559]	[-0.79738]	[-0.57472]	[0.08901]	
2.10E-06	-4.08E-05	-0.001070	-0.036577	GDP(-2)
(1.5E-05)	(5.0E-05)	(0.00045)	(0.06408)	
[0.14116]	[-0.81152]	[-2.38381]	[-0.57076]	
0.004649	0.004580	0.471552	0.212479	Inf(-1)
(0.00832)	(0.02815)	(0.25138)	(0.358892)	
[0.55865]	[0.16269]	[1.87585]	[0.59204]	
-0.000775	-0.008715	-0.525244	-0.311524	Inf(-2)
(0.00801)	(0.02711)	(0.24208)	(0.345613)	
[-0.09673]	[-0.32146]	[-2.16972]	[-0.90137]	
-0.015832	0.526621	-2.481974	0.349791	PrL(-1)
(0.08656)	(0.29281)	(2.61454)	(0.180575)	
[-0.18291]	[1.79850]	[-0.94930]	[1.93709]	
0.163183	0.317469	-1.779815	0.122215	PrL(-2)
(0.08704)	(0.29445)	(2.62916)	(0.37536)	
[1.87479]	[1.07818]	[-0.67695]	[1.59185]	
0.573751	-1.488002	-2.050687	-0.50802	Un(-1)
(0.31653)	(1.07080)	(9.56125)	(0.16362)	
[1.81261]	[-1.38962]	[-0.21448]	[-3.10474]	

0.109969	1.041666	-1.539128	0.869582	Un(-2)
(0.32500)	(1.09943)	(9.81686)	(1.401534)	
[0.33837]	[0.94746]	[-0.15678]	[0.62045]	
0.402384	30.31734	466.0614	-20386.57	C
(4.78764)	(16.1961)	(144.616)	(20646.6)	
[0.08405]	[1.87189]	[3.22275]	[-0.98741]	
0.848206	0.697407	0.708505	0.954928	R-squared
0.726770	0.455333	0.475310	0.744870	Adj. R-squared
106.4590	1218.314	97134.22	1.98E+09	Sum sq. resids
3.262805	11.03772	98.55669	14070.78	S.E. equation
6.984829	2.880963	3.038244	1.381179	F-statistic
-43.33138	-66.48728	-108.0842	202.3475	Log likelihood
5.508566	7.946029	12.32466	0.224710	Akaike AIC
5.955932	8.393395	12.77202	22.69447	Schwarz SC
17.15053	58.46579	67.59579	34368.18	Mean dependent
6.242049	14.95595	136.0613	1.521606	S.D. dependent

Determinant resid covariance (dof adj.)	1.16E+15
Determinant resid covariance	8.94E+13
Log likelihood	202.3475
Akaike information criterion	0.224710
Schwarz criterion	22.69447

المصدر : نتائج البرنامج الإحصائي .

- **تقرأ المعادلات بشكل عمودي (القيمة الأولى تمثل المعلمة والثانية الخطأ المعياري والثالثة قيمة (T) المحتسبة) .**

اظهرت نتائج الاختبار في الجدول (6) ان المعادلة الاولى تمثل افضل تقدير للنموذج وفقا" لمعيار **(AIC)** الذي قد بلغت ادنى قيمة له (0.224710) ومعيار **Likelihood**، الذي يمكن من خلال المتغيرات تحديد اكبر قيمة له بلغت (202.3475) وهي اعلى قيمة بين المعادلات وحددت فترة التباطؤ الزمني الاولى للمعلمة (0.508-) هذا يعني ان ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بمقدار 100% يؤدي الى انخفاض معدل العام للبطالة بمقدار (3.10-) بعد سنة واحدة ، اي وجود تأثير كبير بين النمو الاقتصادي والبطالة. الى جانب القيمة المعنوية **(t)** و **(F)** المحتسبة وكانت قيمة R^2 (0.74) اي ان المعادلة استطاعت ان تفسر 74% من المتغيرات الحاصلة في النموذج.

ولم تظهر المعادلة اي علاقة بين المتغيرات (انتاجية العمل، والتضخم) اذ كانت قيمة **(t)** غير معنوية .

الاستنتاجات:

1- لقد عانى الاقتصاد العراقي من ظاهرة البطالة التي تزايدت معدلاتها بشكل تدريجي لتدون معدلات مرتفعة خلال مدة الدراسة وتعود هذه المعدلات المرتفعة الى الظروف التي مر بها البلد من اهمها الحصار الاقتصادي((العقوبات الدولية)) ، والحروب التي خاضها مما ادى الى تدمير البنى التحتية التي اورثت مؤسسات حكومية قاصرة اقتصاديا".

2- عجز النظام السابق عن توفير فرص عمل جديدة للقادرين على العمل لاسباب عدة منها ضعف القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتراجع قدرة القطاع العام على التوظيف مما ادى الى تراكم معدل البطالة .

3- إن اتجاهات معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي قد ارتبطت إلى حدٍ كبير بناتج قطاع النفط ، وهذا يُعبر عن اختلال كبير في هيكل الإنتاج ، جعل الاقتصاد رهناً للتقلبات التي تحدث في أسواق النفط العالمية .

4- أظهرت نتائج الانحدار الذاتي للمتجه (VAR) بما يدعم اختبار السببية بطريقة (Granger) ونموذج تصحيح الخطأ وكانت النتيجة ان ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بمقدار 100% يؤدي الى انخفاض معدل العام للبطالة بمقدار (3.10-) بعد سنة واحدة ، اي وجود تأثير كبير بين النمو الاقتصادي والبطالة

التوصيات:-

1- اعادة بناء القاعدة الصناعية والانتاجية لتلبية الطلب المتزايد من قبل افراد المجتمع وينبغي ان توجه الجهود إلى خلق الوظائف في الأجل القصير على الأقل.

2- ربط عملية اعادة الاعمار بتحفيز الاقتصاد المحلي واستخدام الاموال الكبير المختصة في هذا الجانب لانتشال البنية التحتية وتحفيز الانتاج وتشغيل العمال والتخلص من تبعية الاقتصاد نحو الخارج.

3- إن النمو الاقتصادي أمر لا غنى عنه من أجل تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على البطالة في العراق والنمو الحالي يبين ضعف المستوى، ولن يتسنى تحقيق ذلك دون أن يكون هناك نمو في القطاع الخاص كأداة أساسية ورئيسية للنمو الاقتصادي ولتوليد فرص العمل، وإزالة كل ما يعترضه من عقبات وضرورة التركيز على المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي من شانها تشغيل اكبر عدد ممكن من العاطلين عن العمل.

4- تحرير الاقتصاد العراقي من هيمنة قطاع النفط، والعمل على توظيف الايرادات النفطية لصالح الاستثمار العام في برامج مشاريع التنمية الاساسية والخدمات الاجتماعية العامة .

المصادر*:

1. زيد الرماني ، كيف عالج الإسلام البطالة ، القاهرة الشرقية، مطابع دار الجمهورية، 1999،ص11.
2. إيمان الشمري، البطالة معناها أنواعها، الكويت، جامعة الكويت، كلية الدراسات العليا- بحث منشور- 2005،ص5.
3. *Ronald. A, Shearer university of Mishign, Ann Arber (USA), (2007) p 499, p500[www.deepblue.Umich.ed].*
4. *Ken Warwick, (2010), ''Bis economic' ,work paperNO: 9 [www.berr.gov.uk/policies.*
5. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، " اتجاهات حديثة للتنمية"، الإسكندرية الدار الجامعية ،2003، ص11.
6. *Kapsos .S,(2005)''The employment intensity of growth: Trends and macroeconomic Determinants''p1,[www.oit.gov/public]*
7. *Christopher J .Neely,(2010), ''Okun's law : out put and unemployment", Federal Reserve Bank ,work paper ,p1.*
8. مؤتمر العمل الدولي، الدورة(97)، 2008، التقرير الخامس، "المهارات من أجل تحسين الانتاجية ونمو العمالة والتنمية" ، البند الخامس من جدول الاعمال مكتب العمل الدولي، جنيف 2008، ص1، Issn0252-7022
9. نفس المصدر ، ص3.
10. *World employment Report(2204-2005)''employment productivity and poverty reduction'', Geneva,ILO,2005 ,p 81 , ISBN:92-2-1148130.*
11. *Cristeta B. Bagsic,(2004),''The Philips curved and inflation fore casting :the case of Phippines",Vol.11,p76.*
12. بول ساملسون، وليام نورد هاوس،الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله ،ط1، عمان ،الأردن،مطبعة الأهلية، 2001، ص620.
13. البنك المركزي العراقي و التقرير الاقتصادي الدوري حول مؤشرات الاقتصاد العراقي 2007، ص4
14. اسماعيل عبيد حمادي: التطورات الهيكلية في القطاع الزراعي ، من بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثاني لقسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة بعنوان السياسة الاقتصادية اداة لتفعيل الاقتصاد العراقي للمدة(16-18) كانون الثاني \ 2001، منشور في كتاب دراسات في الاقتصاد العراقي ، مطبعة الفرات ، بغداد، 2002، ص219.
15. رؤى علي حسين الفتلاوي ، قياس بعض مؤشرات النمو للاقتصاد العراقي للمدة (1980 – 2003) رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء 2008، ص33.
16. د. كريم سالم حسين، موسى خلف عواد :" الازمة المالية العالمية واثارها المحتملة على الاقتصاد العراقي "، (المؤتمر العلمي الاول، كلية الادارة والاقتصاد جامعة القادسية ، كانون الاول ، 2009، ص114.
17. حسن لطيف الزبيدي ، حيدر نعمة بخيت ، عبد الوهاب محمد الموسوي ، البطالة في العراق: المظاهر الاثار وسبل المعالجة ، مجلة دراسات اقتصادية ، بغداد ، بيت الحكمة ،عدد 21، 2009،ص10.
18. د. وفاء جعفر المهداوي وآخرون،"العلاقة بين خصائص تشغيل القوى العاملة والفقر في العراق- الخصوصية والاثر ، وزارة التخطيط ، العراق 2007، ص60.
19. منيرة حسن ياسين "القروض الميسرة لانشاء مشاريع صغيرة مفهوم وتطبيق"،جمهورية العراق ،وزارة العمل والشؤن الاجتماعية،دائرة العمل والتدريب المهني، قسم التخطيط والمتابعة ، الاحصاء والدراسات والبحوث ،2011،ص22.
20. الربيعي ، فلاح خلف ، تفسير ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي ، مجلة العراق للاصلاح الاقتصادي، عدد خاص عن التضخم ودور السياسات المالية الاقتصادية ، بغداد 2006،ص36
21. البنك المركزي العراقي و التقرير الاقتصادي الدوري حول مؤشرات الاقتصاد العراقي 2005.
22. البنك المركزي العراقي،2007، مصدر سابق،ص9.
23. *Gujarati, Damodar . N " Basic econometrics ", third edition .MC Graw-Hill, Inc,p212,(1995). .*
24. *D.L.Robert and S.Nord ," causality test and functional form sensitivity", Applied economic ,No 17 , 1985.p135*
25. *Gujarati,* opcit, pp110-114.
26. *Ibid, pp* 615 – 632.

*- *رتبت المصادر حسب تسلسل ورودها في متن البحث*